الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5852.8
بتغير قدره
9 نقاط
0.15%

«العربية للاستثمار» تتكبد خسارة طفيفة في النصف الاول

أفادت مصادر «الأنباء» بأن بنك الكويت المركزي وافق على بيانات النصف الاول لشركة العربية للاستثمار بخسارة طفيفة، لافتة الى أن تلك الخسارة جاءت نتيجة زيادة نسبة المخصصات الناتجة عن تراجع قيم الاصول. وأشارت الى أن الشركة تمكنت من تحقيق ايرادات تشغيلية جيدة رغم ندرة الفرص الاستثمارية المتاحة حاليا والتي جعلت الكثير من الشركات الاستثمارية تبحث عن مخارج للحصول على سيولة من السوق. واستدركت بأن الشركة تدرس فرصا حالية تتنوع بين الاستثمار وادارة أصول للغير، متوقعة تحقيق الشركة أرباحا جيدة في الربع الثالث من العام الحالي.

● عمر راشد

حرب قوية يشنها أصحاب المصالح مع انتهاء العد التنازلي للمواعيد الانتقالية

الريس لـ «الأنباء»: هناك من يهدف إلى وأد قانون الهيئة وتعطيله

سعد الريس

هدف هيئة أسواق المال إصلاح الوضع الحالي في السوق واجتثاث الفساد ووضع التنظيمات وتطوير التشريعات

هيئة أسواق المال تهدف إلى تنظيم وتطوير البورصة

قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص بالقوانين التجارية وأسواق المال سعد الريس ان هناك من يسعى لوأد قانون هيئة سوق المال الكويتي الجديد رقم 7 لسنة 2010، مؤكدا أن أطرافا ذات مصالح مختلفة اجتمعت على محاربة مثل هذا القانون منذ صدوره، خاصة أنه يمثل نقله نوعية في تنظيم سوق المال الكويتي ويضع الخناق على أطراف مستفيدة من خلل الوضع السابق بعد أن كان ما ينظم البورصة قرارات لا ترقى إلى معايير الشفافية المطلوبة بأسواق المال في الدول المتحضرة.

وأشار إلى أن عمليات تجميل ميزانيات الشركات كانت سارية منذ سنوات ولم تدخل القانون والقرارات السابقة لردعها، فالإفصاح كان في السابق يحتاج إلى افصاحات لسوق كان رائدا في المنطقة، إلا أنه وجد نفسه خلف الركب بسبب المناورات بين بعض اللاعبين في البورصة.

وقال الريس في تصريح خاص لـ«الأنباء»: إن هناك أطرافا قد بالغت برؤيتها من أجل إدخال تعديلات على قانون هيئة الأسواق واعتباره كارثيا على الاقتصاد الكويتي وعلى تداولات، مشيرا إلى أن وضع السوق الكويتي والمشكلات المتكررة التي حدثت سلفا لن تكون أفضل من عهد قانون الهيئة الجديد وأن أي أوضاع مستقبلية وفقا لقانون الهيئة الجديد بالتأكيد أفضل من أحوال السوق في فترات لاحقة بعد القضاء على السلبيات التي نشأت في ظل القانون والقرارات القديمة والتي تخالف معايير المنظمة الدولية لأسواق المال IOSCO .

تباين الآراء

وأضاف الريس ان الأيام الماضية شهدت تباينا واضحا حول تطبيق قانون هيئة أسواق المال الجديد بين الأطراف ذات العلاقة وهي هيئة سوق المال ووزارة التجارة ومدير البورصة وغرفة التجارة، مؤكدا أن هذا التباين طبيعي ومتوقع عند إقرار أي قانون جديد يمثل نقلة نوعية في تنظيم أحد أهم هياكل المال والاقتصاد في الكويت ولا نبالغ إذا قلنا انه يعد أحد أهم القوانين التجارية والاقتصادية التي أقرت في الكويت خلال مسيراتها منذ الاستقلال.

وأوضح أن ما تشهده الساحة الاقتصادية من تباين في الآراء واختلاف في الرؤى بين أطراف العلاقة مطلوب وايجابي ويعد حراكا مقبولا في عالم القانون والاقتصاد شريطة أن يكون ذلك في إطار النقد البناء والعمل المهني الذي نعهده من تلك الأطراف ولا يخرج عن إطار احترام القانون الصادر من مجلس الأمة ويعبر عن إرادتها المطلقة، خاصة أن ما حدث من نقاش عام في الفترة الماضية كان حول قضايا فنية وقانونية دقيقة ومعقدة يفترض مناقشتها في الاجتماعات واللقاءات المهنية الخاصة وليس عبر وسائل الإعلام بصورة مباشرة وغير مباشرة وإن كنا نتفق تماما في وجود ملاحظات جزئية وبسيطة على قانون هيئة سوق المال الجديد كان يفترض على صائغيه أخذها بعين الاعتبار عند صياغتهم للقانون الجديد.

وأكد الريس على أن مثل هذا التباين يجب ألا يخرج عن إطار التباين العلمي والمنهجي والذي بالنهاية يخدم الاقتصاد الكويتي بشكل عام وبورصة الكويت بشكل خاص بل يجب ألا يكون صراعا من أجل فرض وجهات النظر الشخصية فقط، مؤكدا أننا سنشهد في الأيام القادمة حربا قوية يشنها أصحاب المصالح المختلفة ضد تطبيق القانون الجديد بحجج مختلفة بل وسيصطنعون المشاكل من أجل الحصول على تنازلات من الجهات المعنية خاصة مع انتهاء العد التنازلي لبعض المواعيد المقررة حيث انه يجب قانونا وفقا لباب الأحكام الانتقالية للقانون الجديد وأفاد بأن وقوف بعض الأطراف مع فريق المؤيدين وفريق المعارضين لقانون هيئة سوق المال الجديد دون دراسة علمية ومنهجية للقانون بل انقسم الإعلام معهم في ذلك، ولكن ما نراه اليوم أن إعلان مواقف البعض من تلك الأطراف على أساس غير مهني بل من باب الترضيات وتحالف المصالح وهذا أمر لا يعكس الرغبة الجادة في تطوير بورصة الكويت والانتقال بها إلى مصاف الدول الأخرى خاصة أن الكويت إلى الآن لم تستوف المعايير العالمية المطلوبة لدى المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال IOSCO.

وأشاد الريس بجهود هيئة أسواق المال ومفوضيتها وما عملته في فترة وجيزة من أجل تطبيق القانون وكان عملها بكل تأكيد مهنيا ويعكس رغبتها في المضي في تطوير البورصة الكويتية وفرض هيبتها المطلوبة على الرغم من اختلافنا مع بعض توجهاتها ومواقفها مثل موقفها من نقل تبعية موظفي البورصة إليها وفقا للمادة 157 وكذلك قرارها بتمديد تسوية أوضاع صناديق الاستثمار من حيث تركيزاتها بخلاف ما أراده المشرع الكويتي في المادة 161 من باب الأحكام الانتقالية من القانون الأصلي.

وأضاف الريس أن دور هيئة أسواق المال ليس كدور الصناديق والمحافظ، وإنما الهدف منها إصلاح الوضع الحالي في السوق واجتثاث الفساد ووضع التنظيمات وتطوير التشريعات، لذلك لا نريد من الهيئة أن تقدم تنازلات وأن تفرض هيبتها شأنها شأن هيئات المال العالمية، والسوق يحتاج إلى تطهيره من الشركات الورقية والوهمية ولابد من المعالجة ووقف النزيف المستمر في السوق.

واختتم قائلا: نتطلع إلى سوق مال كويتي قوي من حيث البنية التشريعية والهيكل المالي كما هو الحال في أسواق المال العالمية فلا يختلف اثنان على عراقة وأسبقية بورصة الكويت في المنطقة فعلى أصحاب الشأن والقرار جميعا واجب العمل على تطوير بورصة الكويت إلى مزيد من الشفافية والمهنية لتكون دافعا لرجوع رؤوس الأموال المهاجرة ولجذب الاستثمارات العالمية لها لاسيما أن الكويت تنعم بمستويات فوق الممتازة من السيولة النقدية وكذلك تقييماتها الائتمانية قريبة جدا من تقييمات عملاق الاقتصاد العالمي أميركا فعلى الجميع استغلال تلك الفرصة.

● منى الدغيمي

جدول يوضح تاريخ نشر اللائحة التنفيذية وتاريخ النفاذ

الملتزم بالميعاد	تاريخ نشر اللائحة التنفيذية	مدة التأهيل	تاريخ النفاذ
انتهاء مهام لجنة السوق الرقابية وانتقالها للهيئة	2011/3/3	6 أشهر	2011/9/4
تسوية الوسطاء لاوضاعهم	2011/3/3	6 أشهر	2011/9/4

القانون الجديد ولائحته التنفيذية بحاجة إلى تعديل جزئي

أكد الريس على ضرورة العمل من أجل تطبيق قانون هيئة الاسواق الجديد وفقا للفهم السليم له وما ارتآه المشرع الكويتي وأن تتماشى معه، لاسيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من جميع الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للدولة وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية حيث أن سوق البورصة في جميع دول العالم يعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية للدولة والتي تقاس بها منهجية الدولة في دعم الاستثمار وجذب رؤوس الاموال وغيرها، ولاشك على أن سوق الكويت للاوراق المالية هو عصب الحياة المالية وقلب الاقتصاد الوطني النابض، فان أي تأثير عليه سيتأثر به جميع ما في البلد سواء شركات أو أفرادا وان كان بدرجات مختلفة، وبالتالي فان الشركات المدرجة في السوق ستتأثر بمستوى أكبر من الشركات غير المدرجة، ويجب على الحكومة أن تتدخل وتحل المشكلة بشكل جذري، مبينا أن تحميل القانون الجديد رقم 7 لسنة 2010 مشاكل التداول في البورصة والتذبذب القوي فيها هي لغة من يريد وأد القانون ومحاربته والاستمرار بالاعوجاج السابق حيث أنها ارتعبت من تغليظ العقوبات الجزائية والمدنية فيه.

وشدد على أن القانون الجديد ولائحته التنفيذية بحاجة الى تعديل جزئي بعد التطبيق العملي لها لا قبلها، مشيرا الى أن صدور قانون جديد ينظم سوق المال خطوة مهمة على صعيد الاقتصاد الكويتي ويتواءم مع متطلبات السوق العالمية وتحقيق رغبات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري مرموق في المنطقة.

«الوساطة» بانتظار رد «هيئة الأسواق» لتعديلاتها على «ناسداك»

كشفت مصادر لـ «الأنباء» أن شركات الوساطة المالية في انتظار رد هيئة أسواق المال على تعديلاتها المقترحة على نظام ناسداك أو ماكس والتي تمت الموافقة عليها من قبل ادارة السوق وناسداك أو ماكس قبل اجازة العيد.

ولفتت المصادر الى أن أبرز تلك التعديلات تتعلق بعمولة المكاتب بعد الغاء عمولة سوق الكسور وتوحيدها بالاضافة الى تداول الاسهم بسعر غير سعر السوق وليس بسعرين، مبينة أن عدد التعديلات التي تم اقرارها يتجاوز الـ 10 تعديلات تقريبا. وبينت أن ضبابية الردود الخاصة بهيئة أسواق المال تجعل وضع السوق صعبا للغاية ويؤدي الى ضياع الجهود والاموال التي بذلت لتطوير نظام التداول المعمول به حاليا والذي يعاني الكثير من القصور.

وفي السياق ذاته، نفى مصدر في اللجنة التأسيسية لشركات الوساطة المالية لـ «الأنباء» أن يكون اقبال الشركات على تقديم طلبات التسجيل للحصول على ترخيص اقرار بقانون هيئة الاسواق ولائحته التنفيذية كما هي حاليا، مستدركا أننا قدمنا مقترحاتنا على القانون وننتظر رد هيئة الاسواق عليها. وبينت أن من تلك التعديلات النظر في زيادة رأسمال الشركات في ظل الظروف الصعبة الموجودة حاليا بالاضافة الى حل مشكلة موظفي شركات الوساطة والذين يجمعون بين وظيفتين حيث تتراوح نسبتهم 50٪ تقريبا.

● عمر راشد

«المركزي»: ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن 2) 1,2٪

كونا: أظهرت الارقام الصادرة عن بنك الكويت المركزي ان عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن 2) عاود الارتفاع في شهر يوليو الماضي بنسبة 1,2٪ ليبلغ 26776,7 مليون دينار مقارنة بشهر يوليو الماضي. وقالت النشرة الشهرية لادارة البحوث الاقتصادية في البنك المركزي الخاصة لوكالة الانباء الكويتية (كونا) والصادرة امس ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت بواقع 0,6٪ لتبلغ نحو 25805,1 مليون دينار في يوليو الماضي بينما ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 12,6٪ لتصل الى 1987,1 مليون دينار.

وبينت النشرة ان اجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار والمتمثلة في سندات (المركزي) انخفضت بواقع 4,7٪ مقارنة بشهر يونيو لتبلغ 1535 مليون دينار بينما بلغ اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك بنهاية يوليو الماضي نحو 42351,7 مليون دينار بارتفاع نسبته 0,5٪ مقارنة بشهر يونيو الماضي. وذكرت ان صافي الموجودات الاجنبية للبنوك المحلية ارتفع في شهر يوليو الماضي بنسبة 10٪ بعد ان حافظ على مستواه على مدى الشهرين السابقين ليبلغ 3861,8 مليون دينار بينما ارتفعت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 9٪ لتبلغ 1750,9 مليون دينار.

واشارت الى ان ودائع غير المقيمين بالدينار انخفضت بنسبة 12,6٪ كما انخفضت تلك الودائع بالعملة الاجنبية بنسبة 6,7٪ لتصل الى 2448,8 مليون دينار.

واظهرت ان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين حافظت على مستواها في شهر يوليو الماضي مقارنة بالشهر السابق والبالغة نحو 25244,9 مليون دينار بينما بقي متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة لمدة عام عند 1,250٪.

استقرار سعر الدينار مقابل الدولار

كونا: استقر سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار امس ليسجل 0,272 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,386 دينار مقارنة بأسعار يوم الاحد.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 0,441 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,345 دينار.

وتزايدت التوقعات بقيام الولايات المتحدة الاميركية بعملية تحفيز اقتصادي جديدة من خلال جولة تيسير كمي ثالثة في زيادة الاقبال على الدولار وارتفاعه مقابل العملات الرئيسية الاخرى.

وواصلت البيانات الاقتصادية غير الايجابية الظهور في معظم الاقتصادات الرئيسية حول العالم مع تزايد المخاوف حول ازمة الديون السيادية الاوروبية التي رافقتها مطالب من خبراء اقتصاديين للدول في منطقة اليورو باصدار سندات خزينة اوروبية مشتركة لتجاوز ازمة الديون السيادية التي اصبحت تهدد العديد من دول هذه المنطقة.

«مشرف» تحوز أقل الأسعار في 4 مناقصات بـ 92,4 مليون دينار

ذكرت شركة مشرف للتجارة والمقاولات (مشرف) انها حازت اقل الاسعار في اربع مناقصات بقيمة 92,4 مليون دينار الاولى تتعلق بانشاء وانجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الطرق السريعة لخدمات مدينة الشيخ جابر الاحمد، تابعة لوزارة الاشغال العامة، وبقيمة 28,9 مليون دينار، ولمدة 1365 يوما.

وقال بيان للشركة موقع البورصة انها حازت كذلك مناقصة انشاء وانجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الغربي من شارع جمال عبدالناصر، تابعة لوزارة الاشغال العامة، وبقيمة 32,8 مليون دينار، ولمدة 1186 يوما.

كما حازت الشركة على انشاء وتشغيل وصيانة مركز التحكم والمراقبة عن بعد لمرافق شبكة الصرف الصحي بالكويت، تابعة لوزارة الاشغال العامة، وبقيمة 16,388 مليون دينار، ولمدة 730 يوم.

وايضا فازت الشركة بمناقصة انشاء وانجاز وتشغيل وصيانة شبكة خزانات ـ المياه المعالجة ـ المرحلة (سي 1)، تابعة لوزارة الاشغال العامة، وبقيمة 14,45 مليون دينار ولمدة 1095 يوم.

وتفيد الشركة بانها لم تستلم اي مراسلات بهذا الخصوص وفي حال تسلمها اي مراسلات سيتم اخطار ادارة السوق في حينها.